لا الاول ورد بان الاول ليس بمخص وقيل الضمير راجع
الى اللام لكونه الاسناد بمعنى مسند بمعناه وهما خص بالاسم
المسند اليه اى هذا القسم لا يوجد الا في الاسم والخاصة تطلق
على المحمول وغيره وكما يقال الضحك خاصة الانسان يقال الضاحك
خاصة الانسان فيه ان يسمى المسند اليه ليس بمفعول
بل فعل في صورته والمصدر يكون بمعنى المفعول لا بمعنى الفعل
الذي في صورته بل لا معنى له ولا وجه لان يقال ايضا ارتبط
بالمصدر صورة المفعول التي بمعنى الفعل ولان الفعل قد يكون
في صورة المصدر فالوجه هو الاول وجه الاخير من قبل
لان الفعل وضع لان يسند الى شيء فلو اسند اليه لزم ان يكون
مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة ورد بمنع فساده مستندا
بمثل الجيء ضرب زيد عمرا والجواب ان المراد بالاسناد النسبة
التامة وقد بين هذا الراد في مواضع من كتبه بان النسبة التامة
منفردة عن غيرها بنفسها مع طرفيها لا ترتبط بشيء اصلا والجملة
الواقعة خبرا او حالا او صفة لا تشتمل عليها وان نسبة المصدر
والصفة ليست بتامة فظهر الاستحالة وقيل لان الفعل وضع
لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه

فان

فان اراد بفقط انه لم يوضع لان يسند اليه فلا يفيد وان
اراد وضع لان لا يسند اليه فممنوع ولو سلم فانما يعرف من
الاختصاص وكانه اخذ من كلام الشريف حيث قال بعد الرد السابق
والاولى ان يقال ان الفعل وضع لان يسند به معنى مصدره فلا يجوز
جعله مسندا اليه والا لخرج عن وضعه فزاد فقط ظنا منه انه يرد
عليه الرد السابق اعني منع الاستحالة لو لم يزد وبقى معنى
مصدره وهو محط الجواب ومحصوله ان الفعل موضوع لاسناد
مفهوم مصدره الى شيء والمسند اليه لا يكون الا ذاتا فلو كان
مسندا اليه يلزم الخروج عن الوضع اذ اللفظ الواحد لا يراد منه الذات
والمفهوم معا في حالة واحدة والاضافة اى كون الشيء
مضافا اذ اللفظية فرع المعنوية المفيدة للتعريف او التخصيص
المستدعيين الاستقلال في الملاحظة واما اختصاص كون الشيء
مضافا اليه فقد علم من اختصاص الجر ونحو يوم ينفع الصادقين
الصحيح ان المضاف اليه الجملة فلا وجه لحمل الاضافة ههنا عليه
اما من المعلوم فصفة المضيف او المجهول فصفة المضاف فلا وجه
لجعلها صفة المضاف اليه الا بالصلة وحذفها ليس بقياسي ولذا
ذكرت في الاسناد والاختلاف اللفظي دليل المعنوي ثم ان المصدر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)